

دور موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي¹سلام غالي حمادي البركي¹ ، أ.د. حيدر علوان كاظم الشمري²

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال التطرق إلى كل من مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأهميته في ظل تسارع نمو الإنفاق العام في العراق ولاسيما بعد عام 2003 الذي أحدث صعوبات مالية لا يُمكن تجاهلها الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة بشكل مباشر؛ حيث توسعت الفجوة بين الواردات والنفقات وما استتبع ذلك من تزايد ظاهرة العجز في الموازنة العامة وبنسب كبيرة تتجاوز النسبة المحددة في القوانين المالية النافذة (3%) فضلاً عن انحسار قدرة الحكومات المتعاقبة على الالتزام ببرامجها ومشاريعها التطويرية؛ ويزداد الأمر حرجاً في عدم قدرتها في بعض الأحيان على توفير الدعم المالي المطلوب لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع نتيجة لأعبائها المتزايدة؛ وتأتي أهمية هذا البحث في أن ترشيد الإنفاق العام يُعد السبيل الوحيد للدولة للحد من العجز في الموازنة العامة وتجنب الآثار السلبية الملازمة لمحاولات علاج عجز الموازنة سواء من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم، أو اللجوء إلى القروض وغيرها؛ الأمر الذي يُحتم على الحكومة تطبيق ترشيد الإنفاق العام في كل الوحدات الحكومية من دون تمييز، كونها ضرورة مالية لا بد من تحقيقها ويُعتبر التحول نحو نظام موازنة البرامج والأداء في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من أفضل الطرق لترشيد الإنفاق الحكومي وتجنب الاقتراحات العشوائية الأخرى غير المجدية على وفق مفهوم "الوقاية خير من العلاج".

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام (الحكومي) PS ، ترشيد الأنفاق العام RPS، موازنة البرامج والأداء BPP ، العجز في الموازنة العامة DITGB

The Role of Balancing Programs and Performance in Rationalizing Government Spending

Salam Ghaly Hamady Al-Barkiy¹ , Prof. Dr. Haider A. Kadhom Al- Shameari²

Abstract

This research aims to demonstrate the role of budgeting programs and performance in rationalizing government spending by addressing both the concept and the importance of rationalizing government spending in light of the acceleration of public spending growth in Iraq, especially after 2003, which caused financial difficulties that cannot be ignored, which reflected negatively on the budget. The public directly; Where the gap between imports and expenditures has widened and the consequent increase in the phenomenon of the deficit in the general budget by large percentages exceeding the percentage specified in the financial laws in force (3%), as well as the decline in the ability of successive governments to adhere to their development programs and projects The matter becomes even more critical in its inability at times to provide the financial support required to provide basic services to society as a result of its increasing burdens; The importance of this research stems from the fact that rationalizing public spending is the only way for the state to reduce the deficit in the public budget and avoid the negative effects inherent in attempts to remedy the budget deficit, whether by imposing more taxes and fees or resorting to loans and others. It is imperative for the government to apply public spending rationalization in all government units without discrimination, as it is a financial necessity that must be achieved. "Prevention is better than cure".

Keywords : Public (government) spending (PS), rationalizing public spending (RPS), budgeting programs and performance (BPP), deficit in the general budget (DITGB)

انتساب الباحثين

^{1,2} كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،
العراق، واسط، 52001

¹ sghaly811@gmail.com

² haidaralshameri@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر : حزيران 2022

Affiliation of Authors

^{1,2} College of Administration
and Economic, University of
Wasit, Iraq, Wasit, 52001

¹ sghaly811@gmail.com

² haidaralshameri@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: June 2022

المقدمة

يُعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وهو الوسيلة التي تُتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية وممارسة دورها في مختلف مجالات الحياة ومرجع هذه الأهمية المتزايدة يأتي من اعتبارات عديدة منها ارتفاع حجم الإنفاق العام قياساً بالناتج المحلي الإجمالي وكذلك حجم الأثر المترتب عليه إيجاباً أو سلباً، ولقد ازدادت أهمية الإنفاق العام مع ازدياد متطلبات المجتمع التي تعمل الحكومة على تلبيتها، ولهذا الإنفاق آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة وانعكاسها على الأسعار والإنتاج والتشغيل والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل القومي.

تُعاني العديد من بلدان العالم ولاسيما النامية منها، عجزاً مستمراً في موازنتها العامة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة وتزايد الإنفاق العام، ولمواجهه هذا العجز وما يتبعه من مشاكل وآثار سلبية، تلجأ هذه البلدان إلى اتباع أحد الحلول الممكنة أو مزيج منها لتمويل العجز في موازنتها العامة، بحسب رؤى وسياسة كل دولة في المعالجة، والمتمثلة ببيع أصولها المالية للقطاع الخاص أو الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاقتراض (الداخلي والخارجي) إلا أن هذه الأساليب لم تزد المشكلة إلا تعقيداً وأثرت سلباً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تفاقم مشكلة العجز في الموازنات العامة لهذه الدول ومنها العراق

تزايد الإنفاق العام مرتبط بعدة عوامل ومتغيرات محلية وعالمية يصعب التحكم بها أو تجنبها في الأجل القصير أو المتوسط، فإنه لا يمكن تجنب عجز الموازنة العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام، إلا إذا كان هذا الإنفاق نتيجة لعوامل يُمكن تجنبها كأن تضطلع الدولة ببرامج وأنشطة إنفاقية غير مبررة اقتصادياً أو لا تحقق منفعة اجتماعية. في الوقت الذي يستطيع القطاع الخاص التكفل بهذه البرامج والمشاريع بفعالية وكفاءة أكبر، أو عندما يفتقد الإنفاق العام للكفاءة في استخدام الموارد.

تُكمن أهمية ترشيد الإنفاق العام في ظل تدني الإيرادات العامة وصعوبة تخفيض الإنفاق العام؛ بوصفه ضروره مالية لا بد من تحقيقها، باعتباره السبيل الوحيد للدول النامية ومنها العراق للحد من عجز الموازنة وتجنب الآثار السلبية المُلازمة لها، ولكي تتم عملية ترشيد الإنفاق العام بالشكل السليم وتحقيق الأهداف المرجوة منها، لا بد من تبني رؤى وسياسة مالية حديثة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمالية وغيرها، من خلال تطبيق النظم البديلة في تحضير وتنفيذ الموازنات العامة وأهمها نظام موازنة البرامج والأداء. ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور

حيث تضمن المحور الأول منهجية البحث فيما تضمن المحور الثاني فلسفة ترشيد الإنفاق العام؛ أما المحور الثالث فتضمن دور موازنة البرامج والأداء وأهميته في ترشيد الإنفاق العام .

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً - مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة هذا البحث حول غياب أليات ترشيد الإنفاق الحكومي ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف العامة للدولة ولاسيما دوره في الحد من العجز في الموازنة العامة.

ثانياً - هدف البحث:

1. بيان مفهوم وأهمية الأنفاق العام فضلاً عن تحديد أهم صورة والآثار الاقتصادية للنفقة العامة.
2. تحديد مفهوم علمي وعملي لترشيد وضبط الإنفاق العام وبيان أهميته في تحسين إدارة المال العام والحفاظ عليه ومن ثم تمكين الحكومة من تحقيق أهداف المجتمع؛ وتجنب العجز في الموازنة العامة وأثاره السلبية (الاقتصادية والاجتماعية).
3. بيان دور موازنة البرامج والأداء في ترشيد وضبط الأنفاق العام.

ثالثاً - أهمية البحث:

تُكمن أهمية البحث في معرفة الدور الحقيقي الذي يمكن أن يؤديه ترشيد الإنفاق العام في ظل تدني الإيرادات العامة وصعوبة تخفيض الإنفاق العام؛ بوصفه ضروره مالية لا بد من تحقيقها؛ باعتباره السبيل الوحيد للدول النامية ومنها العراق للحد من عجز الموازنة وتجنب الآثار السلبية المُلازمة لها.

رابعاً - فرضية البحث:

يفترض هذا البحث إمكانية الحد من العجز في الموازنة العامة للدولة عبر ترشيد الإنفاق العام؛ فضلاً عن تجنب الآثار السلبية للمحاولات علاج العجز بالطرق غير المجدية الأخرى (الاقتراض-زيادة الضرائب-الإصدار النقدي وغيرها).

خامساً - منهج البحث:

أعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي عبر وصف المشكلة وتحليل المعطيات المختلفة.

مختلف نشاطاتها بصورة نقدية، مع ذلك فإن النفقات العامة لا تأخذ دائماً الشكل النقدي فهناك نفقات عينية (مثل المواد الطبية والغذائية وغيرها) تقدمها الدولة لبعض أفرادها في أوقات الأزمات والكوارث، وأستبعد الأسلوب العيني للنفقة العامة شيئاً فشيئاً لعدم ملاءمته متطلبات العصر ولا اعتبارات عملية وإدارية وحسابية، فأصبحت النفقة العامة في الغالب نفقة نقدية.

2. **النفقة العامة تصرف من قبل إحدى مؤسسات الدولة أو هيئاتها:** يشترط بالنفقة العامة أن تخرج من الذمة المالية للدولة عن طريق شخصية معنوية تابعة للدولة، سواء المركزية منها أم اللامركزية.

3. **النفقة العامة تصرف لإشباع حاجة عامة:** إشباع حاجة عامة هو العنصر الأهم الذي يتم بموجبه مفهوم النفقة العامة، فمن دونه لن تكون النفقة عامة حتى لو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فلا تصبح كذلك إلا إذا كان هدفها هو إشباع حاجة عامة.

رابعاً - ضوابط النفقة العامة :

Public Expense Controls

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المرجوة منه، لا بد من تحقق أمرين في غاية الأهمية الأول هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة، أما الثاني فيتمثل في تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد (شوقي، 2016: 6).

1- **ضابط المنفعة تهدف:** النفقة العامة لإشباع حاجة عامة ولا يمكن أن تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع وعدم صرفها لتحقيق مصالح خاصة لبعض الفئات أو لأفراد دون غيرهم.

2- **ضابط الاقتصاد:** الاقتصاد بالنفقات هو تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك خسارة لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، ضابط الاقتصاد يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لتقديم نفس الخدمة

3- **ضابط الترخيص والتقنين:** يعني أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا تم بموافقة الجهة المختصة بنشرع الإنفاق العام، وأن يتم تنفيذ النفقات العامة على وفق الإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية النافذة.

سادساً - أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على المراجع والمصادر الأجنبية والعربية والمحلية والدوريات والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية ومواقع الانترنت فضلاً عن على التقارير المالية الحكومية.

المحور الثاني : فلسفة ترشيد الإنفاق العام

أولاً - مفهوم الإنفاق العام:

The concept of public spending

تشكل النفقات العامة الجزء الأهم من مكونات الموازنة وتعد إحدى أدوات السياسة المالية، لما لها من دور في تحريك عجلة الاقتصاد وإشباع الحاجات العامة، ويشير مصطلح النفقات العامة إلى "كل ما يدفع من الدولة بما فيها النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية وخدمات الدين العام، وتصنف إلى أصناف متعددة غالباً ما تختلفت من دولة إلى أخرى" (حمه، 2012: 79). أو هي "كل مبلغ نقدي ينفقه شخص معنوي خاضع لأحكام القانون العام بهدف تحقيق المنفعة العامة" (عياش، 2020: 14).

ثانياً - أهمية الإنفاق العام :

The importance of public spending

يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية؛ إذ يتم عبر استخدام هذه السياسة التأثير على حجم الطلب الكلي؛ فضلاً عن تحقيق أهداف عامة أخرى؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية الإنفاق العام وتوجيهه نحو البرامج التي تحقق التنمية (الدباش والناصر، 2018: 539).

يُعد الإنفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي، إذ يسهم في زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويدعم الاستقرار الاقتصادي، إذا ما تم توجيهه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة وبخلاف ذلك فإن أي إنفاق عام يوجه نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية لا تساهم في دعم الموازنة الحكومية، سيؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة وسيخلف آثاراً سلبية على الاقتصاد (علي ومحمد، 2019: 134).

ثالثاً. عناصر النفقة العامة: كما يحددها (نور الدين، 2017 :

(571

Elements of public expense

1. **النفقة العامة مبلغ من النقود:** يُعد العنصر الأول والأساسي للنفقة العامة أنها مبلغ من المال فالجزء الأكبر من إنفاق الدولة على

خامساً - صور أو أشكال النفقات العامة :**Pictures or forms of overhead**

تتخذ النفقات العامة عدة صور أو أشكال وكما حددها (أحمد،

2019: 119) بالآتي:

1. **الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية:** هي المبالغ النقدية التي تدفع من الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمناً للخدمات التي يقدمونها، أو للذين سبق وأن عملوا في أجهزتها المختلفة.
2. **مشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة:** تمثل مبالغ تكلفة المعدات والادوات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة فضلاً عن المبالغ المدفوعة لتنفيذ الأشغال العامة
3. **الإعانات والمنح والمساعدات:** كل ما تدفعه الدولة إلى هيئات عامة وخاصة أو فئات اجتماعية معينة (داخلية أو خارجية) (هي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل وتمنح لغرض تحقيق أهداف متنوعة).
4. **أقساط الدين العام وفوائده:** تُعد القروض عبئاً ثقیلاً على الموازنة العامة للدولة المدينة حيث تتحمل قيمة الفوائد السنوية فضلاً عن تسديد المبلغ الأصلي المُقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة.

مما تقدم يتضح أن الفكر المالي يتضمن عدة تعاريف للإنفاق العام؛ ومع ذلك فإن هذه التعاريف تكاد تُجمع على مفهوم مُحدد للإنفاق العام بأنه "مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة" ومن خلال هذا التعريف تم تحديد عناصر النفقة العامة، أما أهمية النفقات العامة فتكمن بأنها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المتنوعة، ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من وجود ضوابط (المنفعة - الاقتصاد - الترخيص والتقنين) تضمن توجيه النفقات نحو تحقيق أقصى منفعة عامة.

سادساً - الأثر الأساسي للإنفاق العام :**The primary impact of public spending**

تؤثر النفقات العامة وبشكل مباشر على الدخل الوطني وتترك مردوداً أو أثراً إيجابياً ويمكن من خلالها إعادة توزيع الثروة؛ عبر تنفيذ برامج ومشاريع تنموية عامة؛ فالنفقات العامة لم تعد ذات مردود سلبي إذا ما تم توجيهها بشكل سليم نحو البرامج والمشاريع... فقد أخذت النفقات العامة تزداد بشكل متسارع ويرى بعض

خبراء المال والاقتصاد أهمية وضع حد للإنفاق العام؛ كون تزايد هذا الإنفاق يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني؛ فيما يرى آخرون ضرورة الاهتمام بالطريقة أو الكيفية التي يتم من خلالها تخصيص النفقات العامة؛ ومن المستحسن أن تزداد النفقات المنتجة إلى أقصى حد مقابل تخفيض النفقات غير المنتجة؛ فمن الأهمية أن يكون لكل نفقة عامة تأثير على الاقتصاد الوطني والرفاه الاجتماعي؛ مع التأكيد على أن لا يفسر ذلك دعوته لأطلاقه؛ من دون وضع خطط ومراعاة دور القطاع الخاص؛ كونه شريكاً مهماً في التنمية الاقتصادية؛ ويمكن ان يكون الإنفاق العام محفزاً للاستثمار الخاص، فالأول يولد الحوافز المشجعة لنمو الاستثمار؛ ويمكن تحقيق الأثر الأساسي عبر التأثير في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد سواء بزيادة أو تخفيض الضرائب ومقدار الإنفاق العام بالضرورة فكلاهما يؤدي إلى الحد من ثراء بعضهم وإحداث زياد في دخل البعض؛ كما يمكن للإنفاق العام " بل يجب" ان يؤدي دوراً أساسياً وفعالاً في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها (صالح، 2017: -).

يرى (علي ومحمد، 2019: 135) أن أثر وأهمية الإنفاق العام تتمثل بالآتي:

1. يحدث الإنفاق العام الاستثماري زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المرتبات والأجور التي تدفع إلى عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية.
2. يؤدي الإنفاق العام الاستهلاكي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، إذ يساهم الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية إلى الارتقاء بمستوى العاملين في هذه القطاعات مما ينعكس بنتائج ايجابية ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية.
3. تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تمنح للمشروعات العامة والخاصة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية.
4. يؤدي الإنفاق العام (التقليدي) على خدمات الأمن والدفاع في تحقيق الاستقرار اللازم للعملية الإنتاجية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

تُساهم معرفة الآثار المتنوعة للإنفاق العام وخاصة الاقتصادية منها في تحسين عملية تخصيص وتوجيه الإنفاق نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (مسعود، 2006: 173).

ويمكن ان نوجز أهم الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام لأهميتها وكما مدرجة في الجدول (1).

جدول (1): الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

ت	المتغير الاقتصادي	طبيعة او نوع الأثر
1	توزيع الدخل	منح فئات معينة من المجتمع (ذوي الدخل المحدود) بعض السلع والخدمات بأسعار رمزية أو من دون مقابل له تأثير ايجابي على هذه الفئات
2	الناتج الوطني	زيادة الإنفاق العام الاستثماري يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية ومن ثم ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني. النفقات الجارية (التعليم-الصحة... الخ) يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال نتيجة زيادة طلب على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الوطني.
3	الاستهلاك الوطني	في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية (الملابس-الأدوية...) للقطاع العام، أو عندما تمنح الحكومة إعانات البطالة -كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك
4	الادخار الوطني	إذا زاد الإنفاق العام بمعدل أكبر من الإيرادات يكون الأثر سلبياً
5	معدل النمو الاقتصادي	إن زيادة الإنفاق الاستثماري العام، ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح
6	التضخم البطالة	الإنفاق العام (التقليدي) على الخدمات العامة كالأمن والدفاع يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مُشكلتي التضخم والبطالة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (علي ومحمد، 2019: 135) و(مسعود، 2006: 174)

ونفقات الإدارة والعدالة، وفوائد واقساط الدين العام، ونفقات الأمن والدفاع... الخ .

■ النفقات غير العادية: هي النفقات غير المتكررة ولا تتسم بالدورية والانتظام، أي لا تتكرر سنوياً مثل نفقات بناء السدود والمطارات، وتعويضات للمتضررين بالكوارث الطبيعية.

2. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية (إعادة التوزيع):

■ النفقات الحقيقية (الفعالية): هي النفقات التي تنفقها الدولة لغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير الإدارات العامة، مثل رواتب الموظفين ونفقات شراء المستلزمات والأجهزة وغيرها، تؤدي هذه النفقات إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر.

■ النفقات التحويلية (إعادة التوزيع): هي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل، أي دون الحصول على أي سلع أو خدمات، الهدف من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع للمحافظة على التوازن الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع، تشمل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها. هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل غير مباشر

مما تقدم نستنتج أن للإنفاق العام آثاراً عدة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتتوقف هذه الآثار على طبيعة الإنفاق - مدى كفاءة استخدامه - الهدف منه - الوضع الاقتصادي للدولة - طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل هذا الإنفاق. ويُمكن الاستفادة من الإنفاق العام في دعم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية كذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً- التقسيمات أو تصنيف النفقات العامة: Divisions or classification of overheads

تُقسم أو تصنف النفقات العامة من أجل تنظيمها وإدراجها ضمن الموازنات العامة لتسهيل متابعتها ومراقبتها؛ وتصنف من حيث طبيعتها ومضمونها وتركيبها؛ وتختلف التقسيمات من دولة إلى أخرى بحسب التطور الاقتصادي والاجتماعي. أما أهم هذه التقسيمات فهي كما حددها (أحمد، 2019: 120):

1. النفقات العادية والنفقات غير العادية

■ النفقات العادية: وهي النفقات المتكررة سنوياً وبشكل دوري منتظم، مثل رواتب الموظفين، النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية للدولة كنفقات صيانة الطرق،

3. النفقات الادارية والنفقات الاستثمارية:

- النفقات الإدارية (الجارية): هي النفقات اللازمة لقيام أجهزة الدولة المختلفة بمهامها، مثل رواتب الموظفين، وتكاليف الصيانة، وشراء مستلزمات سير هذه الأجهزة.
- النفقات الاستثمارية (الرأسمالية): هي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال مثل نفقات مشاريع البنية التحتية المختلفة.

مما سبق نجدُ بأن عملية تصنيف أو تقسيم النفقات العامة هي عملية تجميع النفقات المتجانسة من حيث طبيعتها أو مضمونها أو تركيبها على وفق أسس محددة وإدراجها في إطار الموازنة العامة بهدف تسهيل عملية المتابعة والرقابة للحفاظ على المال العام وتحقيق الأهداف المرجوة من الإنفاق.

المحور الثالث

أهمية نظام موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق العام

RPS in The importance of PPBS

لبيان دور نظام (موازنة البرامج والأداء) في ترشيد الإنفاق العام سيتم التعرف بشكل مبسط على مفهوم وأليات ترشيد الإنفاق العام وأهم الأهداف المراد تحقيقها وكذلك عوامل نجاح ترشيد الإنفاق.

أولاً - ترشيد الإنفاق العام

Rationalize public spending

ترشيد الإنفاق العام بمعناه الاصطلاحي مُشتق من كلمة الرشد الاقتصادي ويعني ذلك (حسن التعامل مع الاموال كسبا وأنفاقاً)، أي ترشيد الإنفاق العام وترشيد الإيرادات العامة. ويعني حسن تصرف الحكومة بأنفاق الاموال، كما يتضمن ترشيد الإنفاق اتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب السليم بحيث يقدم الأهم على المهم ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والحد من الإسراف في النفقات غير ضرورية وزيادة الكفاية الانتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة (شبيب، 2018: -).

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه حسن التصرف في إنفاق المال العام مع ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد المتاحة والكفاءة في استخدامها كي تحقق المنفعة العامة وبأقل التكاليف وأعلى جودة للسلع والخدمات بما يؤدي إلى زيادة مردود النفقة العامة مع تطبيق مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفاضلي السليم

حيث يقدم الأهم على المهم وأحكام الرقابة للحيلولة دون اساءة استخدام المال العام أو تبذيره لغير اغراض المنفعة العامة (كزيز، 2019: 130).

لا يقصد في ترشيد الإنفاق إحداث تخفيض مفاجئ بالإنفاق أو كبح نموه بشكل كبير، ويتم التركيز على نوعية النفقة وعانداها "على وفق مفهوم الكفاءة والعائد الاجتماعي" أي زيادة كفاءة الإنفاق العام إلى أقصى درجة ممكنة للحصول على أفضل النتائج والغاية النهائية هي رفع وتحسين رفاهية المجتمع (صفوت وحسين، 2017: 132).

لا ينحصر مفهوم ترشيد الإنفاق العام بتخفيض التكلفة المادية وإنما يشمل تخفيض الجهد والوقت المبذول في الوحدات الحكومية، أي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية بكفاءة وفاعلية ويمكن ذلك عن طريق تجنب النفقات غير الضرورية وغير المنتجة (حمه، 2012: 81).

ويعرف ترشيد الإنفاق العام بأنه التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع. ويقصد بـ "الفعالية" توجيه الموارد العامة نحو الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات التي تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين المدخلات والمخرجات أي تقنين العلاقة فيما بينهما (بن عزة، 2015: 67).

يُعد ترشيد الإنفاق العام خط الدفاع الأول للحد من العجز في الموازنة وتوفير المال العام، حيث يقدم الأهم على المهم منها ويرتب أولويات الإنفاق العام، مع إلغاء أو تأجيل الأنشطة التي ليس لها أثر اجتماعي أو اقتصادي (كزيز ومختار، 2018: 227).

يقصد بترشيد الإنفاق العام تأهيل النفقة العامة لتحقيق أقصى منفعة بأقل التكاليف الممكنة مع مراعاة جودة السلع والخدمات، أي زيادة إنتاجية النفقة العامة ورفع مردودها، وينبغي وضع برنامج دقيق ومناسب يسمح بمحاربة كل صور الإسراف والتبذير ولاسيما في بنود الإنفاق الاستهلاكي (حميده، 2016: 60).

مما تقدم وفي ظل محدودية الموارد من جهة؛ وتزايد الإنفاق العام من جهة أخرى فضلاً عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومن أجل الحد من عجز الموازنة العامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاتجاه الصحيح؛ يرى الباحث ضرورة تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام لمواجهة تسارع نمو الإنفاق وتزايد العجز المالي؛ حيث يُشير ترشيد الإنفاق إلى حسن التصرف بالموارد العامة وانفاقها بعقلانية وتعظيم إنتاجية النفقة العامة، من خلال تجنب النفقات غير الضرورية ومنع الإسراف

الارتباط بأنفاقه يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية ضماناً لتوجيهه بما يضمن تحقيق المصلحة العامة وترشيد النفقات.

4. تجنب الإسراف والتبذير: لترشيد الإنفاق العام يجب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير.

ثالثاً- أهداف ترشيد الإنفاق العام

The objectives of RPS

تهدف معظم الدول النامية ومنها العراق إلى ترشيد الإنفاق العام باعتباره السبيل الوحيد لهذه البلدان في ضوء قدراتها التمويلية المحدودة وصعوبة تخفيض إنفاقها العام من أجل تجنب الآثار السلبية المرتبطة بمحاولات علاج عجز الموازنة، من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم وغيرها.

يُعتبر ترشيد الإنفاق العام هو السبيل لزيادة مساهمة الدولة في تحقيق أهداف المجتمع من خلال التخصيص الأمثل للموارد وكفاءة الاستخدام وإنشاء مخصصات مناسبة ضمن إطار الموازنة العامة لتحقيق ترشيد الإنفاق العام (76: 2018، Hambli).

تسعى الأجهزة الحكومية من خلال ترشيد الإنفاق في القطاع العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما مدرجة في الجدول (2):

والتبذير أو الوصول به إلى الحد الأدنى؛ مع التأكيد على الحفاظ على نوع وحجم الخدمات الأساسية المقدمة للمجتمع.

ثانياً- الضوابط العامة (آليات) لترشيد الإنفاق العام

General controls (mechanisms) to RPS

لغرض نجاح تطبيق ترشيد الإنفاق الحكومي والحصول على أكبر منفعة اجتماعية وبأقل قدر ممكن من الإنفاق العام يتطلب مجموعة من الضوابط العامة ومن أهمها (صفوت وحسين، 2017: 132):

1. تحديد الحجم الأمثل لنفقات العامة: ليس من المصلحة العامة أن تزداد النفقات العامة بلا حدود ومن المصلحة أن تصل هذه النفقات إلى حجم محدد وبالحجم الذي يحقق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع.
2. إعداد دراسة الجدوى للمشاريع على أن تتضمن العناصر الآتية (التكاليف الاستثمارية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، الآثار المحتملة على البيئة، الآثار الاجتماعية للمشروع، فرص العمل التي يوفرها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل).
3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقتضي القواعد المالية العامة أن إنفاق أي مبلغ من المال (الأموال العامة) أو

جدول (2): أهم أهداف ترشيد الإنفاق العام

ت	أهم الأهداف
1	رفع الكفاءة الاقتصادية عند استعمال الموارد والإمكانات المتوفرة بشكل يزيد ويحسن من كمية ونوع المخرجات، بمستوى المدخلات نفسها أو يقلل من المدخلات والحفاظ على مستوى المخرجات
2	خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المحدودة والإنفاق المطلوب.
3	إعادة هيكلة المصروفات من خلال تقليص حجم ونوعية المصروفات التي لا تحقق مردود كبير.
4	دفع عجلة التنمية والتطور واجتياز المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة.
5	الحد من الإسراف والتبذير وكل مظاهر وأشكال سوء استخدام السلطة والمال العام.
6	الاحتياط من الأوضاع المالية كافة، الصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً.
7	تجنب مخاطر الدين العام وآثاره حيث تعاني الكثير من البلدان النامية من مشكلة تسديد ديونها.
8	المساعدة على تعزيز قدرات الدولة في الاكتفاء الذاتي النسبي على الأمد الطويل وتجنب مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (شوقي، 2016: 20 -بنصراف)

رابعاً-الإجراءات اللازمة لنجاح ترشيد الإنفاق العام

RPS Actions needed for success

نجاح عملية الترشيح وتكامل عناصرها هي الخطوة الأولى لوجود إنفاق عام رشيد ولكنها غير كافية بمفردها فهي بحاجة إلى توافر متطلبات وضمانات لكي يمكن إنجاز هذه العملية على الوجه المطلوب وفي ما يأتي أهم هذه المتطلبات: (كزيز، 2019: 134) و (Hambl, 2018 : 79).

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها بصورة دقيقة ومستمرة.
- ترتيب هذه الأهداف على وفق أهميتها النسبية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمرُّ بها المجتمع.
- استخدام أفضل أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- القيام بإعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقاً لما يطرأ من متغيرات على أولويات الأهداف.
- يجب أن يتوافر نظام رقابة فعال لضمان تنفيذ ما تم التخطيط له مع المراجعة المستمرة لطرق الإنجاز والأخذ في الاعتبار تقييم ما تم إنجازه.

خامساً- مقومات ترشيد الإنفاق العام

Elements of public spending rationalization

أهم مقومات نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي هي (قدوري، 2016: 126-127):

1. دقة إعداد التقديرات لبنود الموازنة الحكومية: عنصر الدقة يتطلب اتباع منهج التقدير والتقييم الموضوعي لأوجه الأنشطة المحتملة والمختارة ويتطلب كذلك المعرفة الجيدة بهذه الأنشطة.
2. تحديد البُعد الاقتصادي للإدارة المالية مما يساعد في توفير البيانات التحليلية اللازمة لإجراء الترشيح المطلوب ويستند هذا البعد على عدة اعتبارات منها: -
- أ- وجود نظام محاسبي يعتمد على نظم التكاليف ونظام إداري يساعد في استخدام محاسبة المسؤولية.
- ب- ربط أوجه الإنفاق العام بوحدة النشاط المختلفة.
- ت- موازنة قيمة المخرجات بتكلفة المدخلات.
3. رفع كفاءة وفعالية عناصر الإنفاق من خلال تحقيق أفضل النتائج الممكن تحقيقها وبأقل التكاليف ويتوقف ذلك على

أسلوب إنفاق الأموال واستئصال جذور الإسراف واختيار أفضل البدائل عند استخدام الموارد المتاحة.

سادساً- العوامل الأساسية في زيادة الإنفاق العام: The main factors in increasing public spending

تمثل ظاهرة تسارع نمو الإنفاق العام في أغلب دول العالم وفي العراق بشكل خاص؛ إحدى الظواهر الاقتصادية التي ينبغي دراستها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها. أما أهم العوامل أو أسباب تسارع الإنفاق العام كما حددها (القرشي، 2012: 402) إلى:

1- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة وتتضمن :

- أ- أسباب اقتصادية ومن أهمها زيادة دخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ب- أسباب سياسية ومن أهمها زيادة الإنفاق العسكري والتمثيل الدبلوماسي.
- ت- الأسباب المالية ومن أهمها بروز ظاهرة الترف والتبذير والاستهلاك العشوائي غير المنتج وهذه تتعلق بعجز الموازنة العامة نتيجة سهولة تمويله عبر الاقتراض.
- ث- أسباب ديموغرافية اجتماعية تتعلق بزيادة عدد سكان الدولة ويزداد معه حجم السلع والخدمات التي تتكفل الدولة بتقديمها لأفراد المجتمع (الصحة، التعليم، الطرق....).
- ج- أسباب إدارية: من أهمها زيادة عدد الوحدات الحكومية وتضخم أجهزتها الإدارية وما يرافق ذلك من تزايد في مقدار النفقات المخصصة لها سواء كانت النفقات الخاصة بتعويض الموظفين (رواتب، أجور....) أو أثمان مشتريات الحكومة غير الإنتاجية.

2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

يقصد بها الزيادة في مقدار (فقط بالأرقام) النفقات العامة فقط؛ دون أن يرافقه زيادة حقيقية في حجم ونوع السلع والخدمات المقدمة؛ وتحدث هذه الزيادة نتيجة التضخم المالي وضعف القوة الشرائية للنقود فضلاً عن زيادة عدد السكان؛ مما يتطلب زيادة مقدار النفقات المخصصة للخدمات العامة دون زيادة حجمها أو نوعها.

أما في العراق فإن الموازنة العامة تعاني من عدة مشاكل من أهمها اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات؛ حيث ينمو الإنفاق العام بشكل متسارع يقابله ضعف نمو الإيرادات العامة. إذ يُمثل بند

النماذج لتتوقف عند مفهوم آخر وهو "دولة رصد التخصيصات" اي أن دورها اقتصر على تخصيص وتبويب الإيرادات التي تتحصل عليها من خلال تصدير النفط الخام، لغرض إنفاقها، وان معظم هذا الإنفاق يذهب على شكل رواتب وأجور وأنفاق جارٍ (زوين، 2018: -).

تبين البيانات والمعلومات المدرجة في قوانين الموازنات العراقية بعد عام 2003 فضلاً عن تقارير ديوان الرقابة المالية حول التنفيذ الفعلي للموازنات العامة بأن النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي تخصص للموازنة التشغيلية وكما مبين في الجدول (3):

النفقات؛ خاصة النفقات التشغيلية منها الجزء الأكبر؛ إن هذا البند (النفقات التشغيلية) يُعد بمثابة عقبة حقيقية تحد من إمكانية خفض عجز الموازنة ولاسيما مع تدني أسعار النفط؛ كما أنه يأخذ نصيباً من بند النفقات الاستثمارية التي أصبحت ضرورة ملحة لإصلاح البنية التحتية للدولة العراقية (محمود، 2017: 11).

يركز الإنفاق العام على الموازنة التشغيلية مع ضعف الموازنة الاستثمارية خلال السنوات السابقة وحتى الآن يعكس حقيقة ان الدولة العراقية لم تكن في توجهها الاقتصادي "دولة حارسية" كما انها لم تكن "دولة تنموية" بل انها تجاوزت هذه

جدول (3) : مقارنة النفقات التشغيلية والاستثمارية لسنوات (2016 , 2017 , 2018) المبالغ بالمليون دينار

التفاصيل السنوات	أجمالي النفقات	النفقات التشغيلية	نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات %
2015	119462429	78248392	%66	41214037	%34
2016	105895722	80149411	%76	25746311	%24
2017	107089521	78557835	%73	28531686	%27
2018	104158183	79508071	%76	24650112	%24

الجدول من إعداد الباحث

مدى كفاية وفاعلية أجهزة الوحدات الحكومية في أداء وظائفها ومدى استغلالها للموارد (القرشي، 2012: 397).

تتصف موازنة البنود بمجموعة من العيوب وتعاني من أوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، ومن ثم عدم القدرة على التصدي لعجز الموازنة بل من أهم أسباب تزايد عجز الموازنة ولذلك ظهرت أنواع أخرى من الموازنات لمواجهة هذه الاحتياجات منها موازنة البرامج والأداء (صيرينة، 2014: 295).

تحسين أولويات الإنفاق هو الهدف الأساسي لموازنة البرامج والأداء، أي تخصيص الموارد الحكومية المحدودة للبرامج التي تقدم أكبر منفعة للمجتمع قياساً بالأموال المدفوعة، من خلال توفير معلومات حول تكاليف وفوائد البرامج البديلة، مما يسهل اتخاذ القرارات بشأن مجالات الإنفاق التي سيتم تقليصها أو التي سيتم زيادتها لتلبية احتياجات المجتمع على أفضل وجه، كما تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليتها من خلال ربط تمويل الوحدات الحكومية بالنتائج التي تقدمها (Robinson, 2013: 1).

مما تقدم نستنتج أن الموازنة العامة في العراق عبارة عن وثيقة أو جداول تبين مقدار الإيرادات والنفقات المقدرة فقط؛ ولا تتضمن أهداف استراتيجية أو رؤية واضحة كون نسبة كبيرة من الاعتمادات المالية تخصص للموازنة التشغيلية؛ أي أنها موازنة غير منتجة.

سابعاً- دور موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي:

انعكس استخدام الموازنة العامة بوصفها وسيلة أو أداة من أدوات ترشيد الإنفاق العام على أساليب إعدادها وتقسيمها، فقد ارتبط تطور تقسيمات الموازنة بتطور أساليب ترشيد الإنفاق العام. ويرى كثير من الباحثين ضعف نظام موازنة البنود عن الوفاء بمتطلبات ترشيد النفقات العامة، بل يساهم في زيادة الإنفاق بدلاً من ترشيده لأن تقييم الأداء على وفق هذا النظام يتم على أساس الالتزام بالتخصيصات السنوية المعتمدة في الموازنة وعدم تجاوزها، حتى وإن كان الإنفاق غير ضروري ومن دون معرفة

والتقييم الموضوعي للأنشطة وتوفير البيانات التحليلية اللازمة لنجاح ترشيد الإنفاق؛ وذلك من خلال فأسفة هذا النظام المبينة على أسس علمية وعملية كترتيب أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للأنشطة؛ ورفع فاعلية وكفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة فضلاً عن تخفيض تكاليف إنجاز البرامج والأنشطة عن طريق ربط تخصيص النفقات العامة للبرامج والأنشطة بالنتائج المُتحققة؛ كُلهذا سيؤدي إلى الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وترشيد الإنفاق العام والمساهمة في التصدي والحد من العجز المالي في الموازنة العامة؛ ويرى الباحث ضرورة أن تتوجه الحكومة العراقية نحو ترشيد الإنفاق العام باعتباره السبيل الوحيد للدولة للحد من العجز في الموازنة العامة وتجنب الآثار السلبية الملازمة لمحاولات علاج عجز الموازنة سواء من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم أو اللجوء إلى القروض أو الإصدار النقدي، الأمر الذي يُحتم على الحكومة تطبيق ترشيد الإنفاق العام في كل الوحدات الحكومية من دون تمييز كونها ضرورة مالية لا بد من تحقيقها ويُعتبر التحول نحو نظام موازنة البرامج والأداء في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من أفضل الطرق لترشيد الإنفاق الحكومي وتجنب الاقتراحات العشوائية الأخرى غير المجدية على وفق مفهوم "الوقاية خير من العلاج".

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. تعد النفقات العامة أداة مهمة تساعدها الدول للقيام بوظائفها على وفق سياستها المالية لتحقيق أهدافها حيث يتم من خلال هذه النفقات التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي بحسب سياسة كل دولة.
2. ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعد إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الكثير من الدول ومنها العراق وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية؛ وتختلف هذه الزيادة من دولة إلى أخرى بحسب تدخل وحجم الموارد التي تمتلكها هذه الدول.
3. زيادة الأنفاق العام قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين المستوى المعاشي للفرد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي
4. يقصد بترشيد الإنفاق العام الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة للنفقة العامة وبأقل قدر ممكن من الإنفاق ولا يقصد به ضغط الأنفاق أو تخفيض حجم الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمجتمع.

تبرز مساهمة موازنة البرامج والأداء في معالجة جوانب القصور التي تكتنف أداء الجهاز الحكومي والمتمثلة في هدر المال العام الذي أصبح صفة ملازمة لتنفيذ الأنشطة التي تنطوي عليها الموازنة التقليدية وذلك من خلال إيجاد مبررات منطقية للإنفاق الحكومي على أن يوافق تطبيقها (موازنة البرامج والأداء) خطة اقتصادية وسياسية واجتماعية يسبقها تهيئة المستلزمات اللازمة من كواد بشرية يمكنها استيعاب أسس موازنة البرامج والأداء فضلاً عن تعديل النظام المحاسبي الحكومي ليتلاءم ومتطلبات الرقابة والتقييم التي يهدف هذا النوع من الموازونات إلى تحقيقها (سلطان ومحمد، 2018: 379).

يمكن اعتبار موازنة البرامج والأداء بأنها برنامج عمل إداري مُنظم يضم الأخذ في الاعتبار كُله الأنشطة والبرامج المتوقعة ويسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة لكل مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم المقترحات المختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد وضبط الإنفاق العام بما يُحقق أفضل النتائج (مشكور وآخرون، 2018: 172).

تمثل موازنة البرامج والأداء أسلوباً بديلاً في تقسيم الموازنة ووسيلة كفيلة بترشيد الإنفاق العام من خلال تحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وإن العمل بهذا النظام يوفر المعلومات المحاسبية المناسبة لاتخاذ القرارات (بن عزة، 2015: 118).

يُعتبر نظام PPBS (نظام موازنة البرامج والأداء) أحد أدوات الإدارة لتحسين تخطيط ومراقبة الإنفاق الحكومي وعلية يُمكن لنظام الموازنة هذا، من مساعدة الإدارات على اتخاذ قرارات أفضل بشأن تخصيص الموارد العامة بين الطرق البديلة لتحقيق الأهداف الحكومية (Haj El-Din, 2015: 116).

تؤدي موازنة البرامج والأداء دوراً مهماً في ترشيد الإنفاق العام نتيجة لقياس تكلفة البرامج والعمل على تنفيذها بأقل قدر مُمكن (حمه، 2012: 61).

مما سبق نستنتج قصور الأسلوب التقليدي (نظام موازنة البنود) والمعتمد حالياً في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة عن الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، إن لم يكن جزءاً من أسباب نمو الإنفاق العام وتزايد العجز في الموازنة، الأمر الذي يتطلب التحول نحو تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لكونه يساعد الإدارة بل يُساهم بفعالية في عملية تنظيم الإنفاق العام وتجنب أشكال الإسراف والتبذير بالأموال العامة كافة، إذ إن مقومات ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام تركز على أهداف ومزايا موازنة البرامج والأداء؛ المتمثلة بدقة ووضوح الأهداف المراد تحقيقها فضلاً عن التقدير

- 5. يساهم ترشيد الإنفاق العام وما ينتج عنه من تخفيض حجم النفقات العامة ومن ثم الحد من العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة التطبيق الفعلي والجاد للمفهوم ترشيد الانفاق العام وذلك عبر وضع الضوابط اللازمة لذلك ومن أهمها محاربة الفساد الحكومي (المالي والإداري) والحد من كل صور الاسراف والتبذير وهدر المال العام.
2. ضرورة التوجه نحو الاستثمار الامثل للموارد العامة (المالية وغير المالية) مع التأكيد على أن ترشيد الإنفاق العام يمكن العمل به في كل الأوقات ولا ينحصر العمل به عند حصول الأزمات المالية والاقتصادية فقط.
3. ضرورة تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء في أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بوصفة أفضل الطرق لترشيد الإنفاق الحكومي وتجنب الاقتراحات العشوائية الأخرى غير المجدية على وفق مفهوم "الوقاية خير من العلاج"

الهوامش

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أولاً : الوثائق الرسمية

قوانين الموازنات العراقية لسنوات (2015-2018).

ثانياً: الرسائل والأطاريح

- حمه، زارا لطيف كاكا [موازنة البرامج والاداء ودورها في تخفيض النفقات العامة للدولة والرقابة عليها] المعهد العربي للمحاسبين القانونيين -بغداد، 2012.
- عياش، بلعاطل [آليات ترشيد الإنفاق ألعام في الجزائر - دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال ألفترة 2001-2014] أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس سطيف، 2019.

ثالثاً: الدوريات والبحوث:

- الدباش، عبد الله حمد، الناصر، ميسون مجيد] دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003 -2016] مجلة جامعة جيهان -

المثني للعلوم الادارية والاقتصادية-المجلد 8، العدد 3 لسنة 2018، ص171_ص 203.

المصادر غير العربية:

- Hambli Zouhair 2018 The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries Case study of Algeria 2000-2016].
- Robinson, M. 2013]Program Classification for Performance -Based Budgeting: How to Structure Budgets to Enable] 2013 Independent Evaluation Group -Internet: <http://ieg.worldbankgroup.org> .
- Haji Din, Badariah , Ahmad Zubir Ibrahim , Mohd. Fitri Abdul Rahman The Reforms of Budgeting System in Malaysia] Universiti Utara Malaysia JGDVol. 11, Issue 1, June 2015, 113-125.

مصادر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):

- صالح، أمين (2017) الإنفاق العام واختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي] متاح في 2020/6/20 على الرابط التالي <https://al-akhbar.com/Community/238016> .
- شبيب، عادل عبد الزهرة(2018) ترشيد الأنفاق العام] متاح في 2020/7/5 على الرابط التالي <https://www.iraqicp.com/index.php/authors/20> - ([5-authors/2018](https://www.iraqicp.com/index.php/authors/20)) .
- زوين، فراس 2018 اتجاهات الانفاق العام في دولة رصد التخصيصات] متاح في 202/4/1 <https://iraqicp.com/index.php/sections/variety/493-authors> .

أربيل العلمية -اصدار خاص -العدد 2 -الجزء C-أيلول 2018.

- علي، صباح نعمة، محمد، أسماء جاسم [الإنفاق الحكومي في العراق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الواقع والتحديات] مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية -المجلد 11 العدد 27 لسنة 2019 ص133 – 147.
- نور الدين، بربار [أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)] مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7 -المجلد 2352 لسنة 2017.
- أحمد، محسن ابراهيم [تحليل تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة 2003 -2017] المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية المجلد 3 -العدد 2 لسنة 2019.
- صفوت، عمرو هشام محمد، حسين، عماد حسن [ترشيدي الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق] مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية -المجلد 1 العدد 25 لسنة 2017 ص127-ص 146.
- كزيب، نسرين -مختار، حميدة [اليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار اسعار النفط -دراسة حالة الجزائر] جامعة زيان عاشور -مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي 35 (1) لسنة 2018 -ص225-241.
- القرشي، هناء علي حسين [دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق] مجلة الإدارة والاقتصاد - المجلد 35 -عدد 93 لسنة 2012، ص393-ص412.
- محمود، مثنى معيوف " استخدام موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على قطاع الرعاية الصحية الأولية في الدجيل" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية-العدد 40 المجلد 9 لسنة 2017، ص10-ص 25 .
- سلطان، أياد شاكر، محمد، ريباز محمد حسين [أمكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء ودورها في ترشيد الأنفاق الحكومي] دراسة ميدانية في عينة من الدوائر الحكومية في إقليم كردستان، العدد 4 المجلد15 لسنة 2018، ص365-ص393.
- مشكور، سعود جايد، حيدر عباس عيّد، حيدر لايد متعب، [استخدام موازنة البرامج والأداء أداة للتخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية] بحث تطبيقي في جامعة المثني-مجلة